صايا اوقور

عمر بن الخطاب رضي الله عنه وارضاه او ينقص منها شيأ وكذلك في الخراج
فاما ابو حنيفه رضي الله عنه فليس عنه نص في ذلك الا ما ذكره القدوري
حاكيا عنه في مختصره بعد ذكر الاشيا المعين عليها الخراج يوضع عليها
فقال وما سوي ذلك من اصناف الاشيا يوضع عليها بحسب الطاقة قال
فان لم يطيق الارض ما وضع عليها نصفها الامام واختلفوا اصحابه
رضي الله عنهما فقال ابو يوسف لا يجوز للامام النقصان ولا الزياده
مع الاحتمال فاما الزياده مع عدم الاحتمال لا يجوز اجماعا منهما والنقصان
مع ان الارض تحتمل الوضيعه لا يجوز عندهما جميعا فاما الزياده مع
احتمال الوضيعه فهي مسله الخلاف بينهما وعن ابي حنيفه انه يجوز للامام
الزياده ولا يجوز له النقصان فاما احمد فعنه ثلاث روايات احدها
انه يجوز للامام الزياده على ما ذكرنا اذا احتملت الارض النقصان والثانيه
لا يجوز الزياده ولا النقصان واما مالك فهو على اصله من رد ذلك
الى اجتهاد الايمه على قدر ما تحتمله الارض مستعينا فيه باهل الخبره
قال الوزير رضي الله عنه ولا بد ان احدا منهم يقول ان المقاطعه التي
يضرب منها المبلغ الذي لا يزيد في وقت ولا ينقص منه ان ذلك جائز
ان يضرب على الارض ما فيه هضم لحقوق بيت المال رعايه للعباد
الناس ولا يضرب على الارض من الخراج ما يكون فيه اضرار باد

الارض

الارض تحميلا لها ما من ذلك ما لا تطيق فداد الباب ان يحمل الارض
من ذلك ما تطيقه وان لا يستوعب ذلك غيرها ما لم يأذن المرتفق
بحال واري ان ما قاله ابو يوسف في كتاب الخراج الذي صنفه
الامام هرون الرشيد هي الحيل وذلك انه قال اري ان يكون بيت
المال في الجانب الخمس وفي الثماني الثلث واختلفوا في ملكه هل ينتقل
عنهم او صلحا فقال ابو حنيفة ومالك واحمد في اظهر الروايتين
عنه انها فتحت عنوه وقال الشافعي واحمد في الروايه الاخري فتحت
صلحا واتفقوا على ان الصبي والمرأة لا يقتلان لانهم ليسوا من اهل القتال
مالكا فانه قال اذا راهق اطاق القتال واجازه الامام قتل له
السهم وان لم يبلغ واختلفوا هل يستعان بالمشركين على قتال اهل
الحرب او يعاونوا على عدوهم فقال مالك واحمد لا يستعان بهم
ولا يعاونوا على الاطلاق واستثنى مالك الا ان يكونوا احد ما للمسلمين
يجوز وقال ابو حنيفة يستعان بهم ويعاونون على الاطلاق ومتى
كان حكم الاسلام هو الغالب الجاري عليهم وان كان حكم الشرك هو
الغالب كره وقال الشافعي يجوز ذلك بشرطين احدهما ان يكون
المسلمين فئه وبالمشركين كثره والثاني ان يعلم من المشركين حسن
راي في الاسلام وميل اليه فان استعين بهم رضخ لهم ولم يسهم له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)